

برعاية معالي الدكتور بسام التلهوني – وزير العدل

القضاء الالكتروني باستخدام التكنولوجيا المعاصرة – نحو محاكم وقضاء أكثر شفافية –

عمان – الاردن – فندق هوليدي ان

٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

الكلمة الرئيسية

طلال أبوغزاله

رئيس مجموعة عمل الطاقة البشرية وبناء القدرات التابعة لفريق الأمم المتحدة لتقنية المعلومات والاتصالات (UN ICT TF)، الولايات المتحدة الأمريكية (2001-2002)

رئيس فريق الأمم المتحدة لتقنية المعلومات والاتصالات (UN ICT TF)، الولايات المتحدة الأمريكية (2001-2004)
رئيس الشبكة العربية الإقليمية لفريق الأمم المتحدة لتقنية المعلومات والاتصالات (UN ICT TF)، الولايات المتحدة الأمريكية (2001-2004)

رئيس هيئة التجارة الإلكترونية وتقنيات المعلومات والاتصالات (ICC)، غرفة التجارة الدولية، فرنسا (2001-2008)
رئيس فريق عمل غرفة التجارة الدولية لحوكمة الانترنت (ICC TF)، فرنسا (2003-2004)
رئيس اللجنة الاستشارية لحوكمة الانترنت فريق الأمم المتحدة لتقنية المعلومات والاتصالات (UN ICTTF)، الولايات المتحدة الأمريكية (2003-2004)

رئيس فريق الأمم المتحدة لتقنية المعلومات والاتصالات (UN ICT TF) نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية (2004-2006)
رئيس فريق الأمم المتحدة لتقنية المعلومات والاتصالات (UN ICT TF)، الولايات المتحدة الأمريكية (2006)
رئيس فريق الأمم المتحدة لتقنية المعلومات والاتصالات (UN ICT TF)، الولايات المتحدة الأمريكية (2006 - 2010)
رئيس مبادرة الأعمال لدعم المجتمع المعلوماتي (BASIS)، غرفة التجارة الدولية، فرنسا (2006-2008)
رئيس معهد العالم العربي للإنترنت (AWII)، الولايات المتحدة الأمريكية (2008)
رئيس الشبكة العالمية للترويج للتكنولوجيا الرقمية من أجل التحضر المستدام، الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)، الولايات المتحدة الأمريكية (2015)



www.tagorg.com

الفهرس

العنوان	الصفحة
أولاً: الحكومة الإلكترونية	3
الإنتقال الشامل الى خدمات الحكومه الالكترونيه.....	3
أهداف الحكومة الالكترونية	4
دعائم تطبيق خدمات الحكومة الالكترونية	5
متطلبات تطبيق خدمات الحكومة الالكترونية	5
ثانياً: القضاء الإلكتروني	7
مفهوم القضاء الإلكتروني	7
أهمية القضاء الإلكتروني في تعزيز العدل والشفافية ومحاربة الفساد	7
متطلبات تطبيق القضاء الإلكتروني	8
آلية التحول الى القضاء الإلكتروني	9
ثالثاً: خدمات مجموعة طلال أبو غزاله الدولية	11

أولاً: الحكومة الإلكترونية

1- الإنتقال الشامل الى خدمات الحكومه الإلكترونية

1. من المهم استكمال برامج وانظمة خدمات الحكومة الإلكترونية، والتي تقوم على تحويل الخدمات الحكومية الداخلية والخارجية بما فيها الانظمة القضائية الى نظم إلكترونيه متطورة تعتمد على حوسبة شاملة للمعلومات التي يجري تخزينها بشكل دائم واستخدامها للتواصل بين المواطن والحكومة.
2. من خلال هذا الاستخدام الأمثل لموارد الحكومة الإلكترونية، يمكن ان يصبح المجتمع ككل قادراً على تبني واستغلال التقنية الرقمية الإتصالياتيه في كافة مناحي الحياة والتحول الى مجتمع معرفي متقدم.
3. ويتطلب التحول الى الحكومة الإلكترونية تطوير البنية التحتية والأطر التنظيمية على مستوى الدولة بالاضافة الى رفع كفاءة أعمال الجهاز الحكومي وأسلوب المراقبة والمتابعة لتسهيل التحول الإلكتروني وجمع وتخزين البيانات والتحقق منها والتعامل معها.
4. وترتبط الخدمات في الحكومة الإلكترونية بينياً بشكل متكامل وتعتمد على التعاون والتفاعل المتبادل والترابط بين خدمات الهيئات والدوائر بحيث يتم الإندماج الكامل للقطاع العام الداخلي والخارجي من خلال العمليات القائمة على الانترنت وتقنية المعلومات والاتصالات وصولاً الى تقديم الخدمات الحكومية الأفضل الى مشاركة المواطنين الأكثر فعالية.
5. وتهدف الحكومة الإلكترونية الى تسهيل صناعة المعرفة وتحفيز الابتكار في الخدمات الحكوميه من خلال الاستخدام الافضل والتطوير المستمر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

6. تعتبر الحكومة الالكترونية بلا مواطنين إذا لم يمتلك المواطنون المعرفة والحوافز والموارد لاستغلال الخدمات الالكترونية التي تقدمها الحكومة من خلال تحول المواطن الى المعرفة الشاملة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

2- أهداف الحكومة الالكترونية

1. تغيير نمط الخدمات الحكومية ذات الطابع البيروقراطي إلى خدمات حكومية أكثر ديناميكية وتفاعلية تقوم على خدمة المواطن وتخزين كافة المعلومات المتعلقة به بشكل متكامل ومعالجتها بطريقة أفضل واستخدامها للاستغلال الامثل للموارد.
2. تمكين الصناعات القائمة على المعلومات والمعرفة وتطوير قطاع تقنية المعلومات والاتصالات ليشمل الخدمات الذكية وتطوير البيئة التنافسية المتعلقة بها وتوفير فرص العمل في هذا القطاع الهام.
3. تحفيز التعاون الفعال بين القطاع العام والخاص وتعزيز الثقة والتواصل بين جميع فئات المجتمع في كافة الظروف ومن ثم الإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي.
4. توفير مناخ مشجع للمستثمرين وتجاوز التحديات والعقبات، مما سينعكس بشكل إيجابي على تشجيع الاستثمار المحلي وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتوفير فرص العمل.
5. توفير معلومة دقيقة لمتخذي القرار فيما يتعلق بالخطط طويلة المدى والمشروعات التنموية وترشيد استهلاك كافة المصادر والموارد عن طريق بناء تطبيقات الكترونية متكاملة.
6. زيادة الشفافية وتوفير خدمات عامة تمكن المواطنين من الوصول اليها في اي وقت و من اي مكان مما يسهم في رفع كفاءة الجهاز الحكومي عن طريق أتمتة نظم العمل في الحكومة وتوفير مصدر واحد للمعلومات.

3- دعائم تطبيق خدمات الحكومة الإلكترونية

1. البنية التحتية: تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عالية السرعة، والحلول الإلكترونية المتطورة، والخدمات الإلكترونية ذات الصلة بجميع القطاعات.
2. التجارة الإلكترونية: تنمية الأعمال وتعزيز التجارة الإلكترونية من خلال اطلاق حزمة الحلول والتطبيقات التي تخدم النشاط التجاري وتحولها المستقبلي الى اقتصاد معرفي ذكي.
3. التوعية التعليم الإلكتروني: التوعية الشمولية وبناء القدرات في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتطوير النظم التربوية الإلكترونية للمدارس والجامعات بما في ذلك الموارد والمرافق والخدمات التعليمية المتنوعة.
4. القضاء الإلكتروني والتشريعات الإلكترونية (حماية الملكية الفكرية، التوقيع الإلكتروني، التجارة الإلكترونية، جرائم الحاسوب، حماية حقوق المستهلكين).
5. الأمن والتخطيط للاستمرارية وهياكل التنفيذ وتطوير المهارات التقنية.

4- متطلبات تطبيق خدمات الحكومة الإلكترونية

1. تعزيز البنى التحتية والتوافق التقني للخدمات الإلكترونية وملائمتها وتواصلها مع قواعد البيانات التي تشمل الكم الهائل من المعلومات التي يبني عليها العديد من الخدمات الحالية.
2. التعاون المتبادل بين الهيئات والدوائر، للتحويل الشمولي واطلاق الخدمات الحكومية على الانترنت والعمل على الاستخدام الامثل لتقنية المعلومات والاتصالات من اجل تحسين تقديم الخدمات الحكومية ومشاركة المواطنين.

3. تطوير نظم الحوكمة والقضاء الالكتروني الفاعل والتنظيمات والتشريعات المتعلقة بكافة الخدمات الحكومية لضمان قانونية تفعيلها واستخدامها لدى الجمهور وحفظ حقوق المواطنين والعاملين.
4. التركيز على الامن المعلوماتي كونه من أكبر تحديات العصر التقني الحالي وباعتباره مخزونا وطنيا استراتيجيا.
5. توعية المواطنين وتأهيلهم وتحفيزهم لاستخدام الخدمات الالكترونية من خلال الاجهزة المحمولة والهواتف الذكية.
6. زيادة كفاءة عمل واداء الحكومة وكيفية تفاعلها مع جمهور المواطنين وتوفير كافة الخدمات التي تضمن الاستخدام الامثل للموارد المتعلقة بالطاقة والمياه والبيئة والتعليم والنقل والصحة وتخفيض كلفها التشغيلية.
7. زيادة استخدام تقنية المعلومات والاتصالات بين المواطنين وبالتالي توفر نسبة أعلى من صناعات المعرفة في المجتمع وتوفير فرصاً لتعزيز ثقافة ريادية أفضل وتحقيق نمو في مشاريع التقنية المحلية.
8. زيادة إمكانات ومهارات تقنية المعلومات والاتصالات ليصبح المجتمع بكامله مشاركا فعالا في صناعة المعرفة و تمكين الإقتصاد مما يبعث أملا اكبر في المستقبل.
9. توفير الاتصالات المحلية (الشبكة المحلية والشبكة واسعة النطاق والدفع الالكتروني) بأسعار تنافسية.

ثانياً: القضاء الإلكتروني

1- مفهوم القضاء الإلكتروني

القضاء الإلكتروني هو أحد أهم تطبيقات الخدمات الحكومية الإلكترونية ويعني تحول كافة مراحل التقاضي من تقديم المستندات وسماع الشهود ودفح الرسوم وتقديم مذكرات الدفاع وإرسال الإشعارات بالقبول أو الرفض من الموظف المختص وغيرها من إجراءات المحاكمة لتصبح عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعاصرة وشبكة المعلومات سواء الانترنت أو من خلال شبكة خاصة بالمحاكم مما يساعد في تحسين الوصول الى العدالة وزيادة التعاون بين السلطات القانونية وتقوية النظام القضائي وتطوير المؤسسات القانونية وادارة القانون.

2- أهمية القضاء الإلكتروني في تعزيز العدل والشفافية ومحاربة الفساد

يسهم القضاء الإلكتروني في تعزيز القيم العادلة ويوفر فرصة للعمل بأفق إداري أكثر احترافية، ويقوم على الإدارة العلمية وتغليب مفاهيم النظام والموضوعية وذلك عن طريق:

(1) الإنتقال من الخدمات الورقية إلى الإلكترونية، مما يوفر:

1. عدم إمكانية التلاعب في المستند الورقي المقدم في الدعوى خاصة عند تنفيذ الإعلانات من قبل قلم المحضرين مثل التلاعب في المستند بالحبر السحري وغيره
2. توفير تكاليف إتلاف المستندات
3. سهولة استرجاع المستندات ثانية
4. أرشفة الملفات الورقية الذي يساهم في خفض التكاليف
5. حماية المستندات من التعرض للسرقة
6. حماية المستندات من التلف نتيجة لعوامل الزمن والاستهلاك
7. تسهيل إجراءات الحصول على المستندات من الجهات المعنية

8. تسهيل متابعة سير القضايا والإجراءات

9. تفعيل المحاسبة الفورية الإلكترونية للعاملين ليكونوا أكثر التزاما ومسؤولية وعطاء

(2) توفير الوقت والجهد والتكاليف، عن طريق:

1. إستمرارية العمل في أي وقت ومن أي مكان، حتى في أيام الإجازات والعطلات الرسمية طوال 24 ساعة عن طريق شبكة الإنترنت
2. تطوير منظومة القضاء وتخليصه من مشكلاته الإجرائية، وتكديس الدعاوى القضائية
3. سرعة الفصل في القضايا وتخفيف الأعباء عن جميع الأطراف المشاركة في عملية التقاضي
4. سهولة الإطلاع على الدعاوى من قبل الخصوم، وسهولة تبادل المذكرات
5. توفير التكاليف الذي يسهم في تقليل تكاليف عملية التقاضي

3- متطلبات تطبيق القضاء الإلكتروني

1. سن التشريعات اللازمة للأخذ بنظام القضاء الإلكتروني من خلال محاكم الإلكترونية.
2. إيجاد آلية فنية وتشريعية في سبيل إيجاد الحلول للاعتراف بالتوقيع الإلكتروني والحجية القانونية التي يمكن لقانون الإثبات أن يمنحها للتوقيع الإلكتروني للوثائق الإلكترونية.
3. البنية التحتية اللازمة من تكنولوجيا معلومات وإتصالات التي يقوم عليها النظام كاملا بجميع أطرافه.
4. وضع اسس للنزاعات التي يتم فيها استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة (اختراق المواقع الإلكترونية، انتهاك التوقيع الإلكتروني، انتهاك التحويل الإلكتروني للأموال) في ظل عدم توفر نص واضح وملموس للقضاء في هذه النزاعات.

4- آلية التحول الى القضاء الإلكتروني

1. استخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة بأكبر نسبة من مجمل إجراءات العمل في المحاكم في جهازها القضائي والاداري والمالي لإتاحة الفرصة لوصول الجميع إليه ومواكبة مستجدات تكنولوجيا العصر.

2. وضع دراسة علمية تعتمد على استخدام تكنولوجيا المعلومات لتطبيق مفهوم الدعوى القضائية الالكترونية من خلال دعم القدرات المؤسسية وإدارة المحاكم وتحديث نظم العمل في المحاكم وإعادة هندسة الإجراءات المستندية للقضية وتبسيطها وتمكين التفتيش القضائي، وتطوير نظم الإطلاع على المعلومات القضائية والقانونية ومتابعتها

3. تعديل القوانين والأنظمة التي تنظم العمل القضائي كقانون أصول المحاكمات الجزائية والحقوقية وقانون البيئات بحيث تتماشى مع روح العمل القضائي الإلكتروني.

4. وضع بناء هيكلي واضح يعتمد التقسيم الطبقي لأنواع البيانات والأنشطة العدلية والتطبيقات وكذلك الإجراءات اللازمة ويبين شروط العمل في كل طبقة بالإضافة إلى تصنيف خدمات القضاء الإلكتروني الى قضايا تتعلق بالمواطنين والافراد، والقطاع التجاري، والقطاع الحكومي ويتطلب ذلك تطوير أنظمة متنوعة تشمل:

1) تطوير البوابة الالكترونية للمحاكم على الانترنت بحيث يتوفر من خلالها إمكانية رفع دعوى قضائية ومباشرة إجراءاتها عن بعد، والتحول بها من النظام الورقي الى النظام اللاورقي، وصولاً إلى عدالة ناجزة في أسرع وقت، وإقل تكلفه، ويتسنى استخدامه من قبل القاضي، والمتقاضى، والمحامي، والنيابة العامة، والنيابة الإدارية، وهيئة قضايا الدولة، وكافة الجهات المعاونة.

2) تقديم خدمة البث الإلكتروني العاجل من قبل المحاكم الالكترونية لكل جديد من أخبار المحاكم وتشريعاتها وقراراتها.

3) توفير قناة تواصل تكنولوجية عبر الإنترنت يتواصلون من خلالها مع المحاكم عبر خدمة الاستعلامات الادارية وبواسطتها يستعلمون ويستفسرون ويتساءلون عن إجراءات أو بيانات أو معلومات هم بحاجة إليها من خلال هذه الخدمة وبعضهم يتقدمون بطلبات وظائف وامور اخرى.

5. بناء التطبيقات التجارية وتحديد كيفية إدارتها والتحكم فيها بواسطة نظام القضاء الإلكتروني، ووصف ماهية مدخلاتها ومخرجاتها ومعايير كفايتها الوظيفية ووضع إطار عمل شامل يمهد لإضافة التطبيقات والنظم الخاصة بالمؤسسات الأخرى ويعمل على موائمتها لإدارة كل الجهاز القضائي في الدولة.

6. دعم أنشطة المحاكم المختلفة وربطها ببقية الأجهزة والمؤسسات العدلية المتخصصة وتوفير إمكانية ربط أنظمة أخرى تدعم أنشطة مؤسسات الدولة المختلفة.

7. العمل على توعية بثقافة وفكر الشفافية والجودة والعمل بنظام الاقتراحات والشكاوي الالكتروني.

بالنسبة الى القضاة والمحامين:

1. توفير مجموعة من الخدمات الالكترونية للقضاة وأهمها قاعدة ادارة المعرفة القضائية والقوانين والمبادئ القانونية والاحكام والتي تعتبر أداة قيمة للقضاة لتسهيل عملهم وسرعة الوصول الى المعرفة المطلوبة لاتخاذ القرارات والاحكام المناسبة.

2. توفير مجموعة من الخدمات لادارة قضاياهم وجلساتهم وأحكامهم وأدوات لقياس أدائهم.

3. تقدم المحاكم للمحامين عدداً من الخدمات الالكترونية تساعدهم في متابعة القضايا الخاصة بمكاتبهم حيث بالإمكان الاطلاع على جدول جلسات قضاياهم بالاضافة الى متابعة طلباتهم والتنفيذات التي تمت عليها، مما يسهل عليهم اجراءاتهم ويوفر الوقت والجهد في عملهم عوضاً عن مراجعة المحاكم.

4. تقديم خدمات الكترونية عديدة عن معلومات جميع القضايا التي كلف بها الخبراء لأداء رأي الخبرة بحيث توفر لهم هذه الخدمات سهولة في متابعة أعمالهم والاستفسار عنها ومعرفة متطلباتها.

5. توفير خدمة امكانية أطراف الدعاوى الاطلاع على معلومات قضاياهم خلال مراحل التقاضي.

وفي مجال خدمة المؤسسات:

1. توفير مجموعة من الخدمات الخاصة بالشركات والبنوك والمؤسسات بحيث تتيح متابعة القضايا والجلسات والطلبات المقدمة بها والقرارات التي صدرت بها وتنفيذ هذه القرارات ومتابعة المحامين الموكلين بالقضايا ذات الصلة.

2. تمكين الإداريين من متابعة أعمال الدائرة وتوفير لهم احصائيات ومؤشرات أداء تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة.

ثالثا: خدمات مجموعة طلال أبو غزاله الدولية

1. اذا كان وجود الحكومة الالكترونية هو لغرض تسهيل معاملات المواطن مع الدولة وتأدية خدمات الدولة له، بشكل افضل وايسر واسرع وأقل تكلفة وعناء وبمساواة كاملة بين المواطنين فان هذا الهدف لا يتحقق الا اذا استطاع المواطن من جانبه التواصل الالكتروني مع الدولة ، مما يتطلب وجود نقاط اتصال وكذلك قدرة على المعرفة الرقمية للتمكن من استعمال الانترنت.

2. لذلك وضع برنامج لمحو امية الانترنت لتحقيق المعرفة الرقمية لدى كافة فئات المجتمع او بكلمة اخرى للوصول الى مجتمع معرفي كل من فيه هو مواطن يسهل له التعامل الرقمي

3. لقد جعلت مجموعة طلال ابو غزاله هدف التحول الى المجتمع المعرفي رسالتها في كافة الدول العربية وقامت بموجب اتفاق حصري مع هيئة امتحانات كامبردج الدولية على انشاء برنامج تأهيل في المعرفة

التقنية الرقمية معتمد من جامعة كامبردج ونظمت ما يزيد خمسمائة مركز تأهيل وامتحانات على مستوى الوطن العربي وتعقدت مع العديد من الحكومات لتنظيم برامج محو امية الانترنت وكان اخرها البروتوكول الموقع مع معهد النظم لدى القوات المسلحة في جمهورية مصر العربية والذي بموجبه يقوم المعهد بمسؤولية المزود في كافة مراكز التعليم والامتحان في مصر بالتعاون وبالتنسيق مع مجموعتنا وللحصول على شهادة الدبلوم الدولي لمهارات تقنية المعلومات استنادا الى البرنامج المعتمد من قبل جامعة كامبردج وكذلك مع مؤسسة التدريب الوطني في المملكة العربية السعودية اضافة الى ادارة هيئة تقنية المعلومات في سلطنة عمان لتدريب كافة موظفي السلطنة وبالتالي فان مجموعة طلال ابو غزاله على استعداد للتعاقد مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتكون المزود الحصري على مستوى المملكة او الهيئة الحكومية التي ترشحها الوزارة، ذلك مع العلم اننا قد فزنا بمناقصة لوزارة التربية والتعليم لامتحان ما يقارب خمسة عشر الف مدرس على برنامج الدبلوم الدولي.

4. حيث انه وبالإضافة الى القدرة على استعمال الانترنت، يتوجب وجود مراكز اتصال يستخدمها المواطن الذي لا يتوفر لديه ذلك الاتصال، فان رئيس مجموعة طلال ابو غزاله قد تعهد لمكتب جلالة الملك المفدى بانشاء مئة مركز لمجتمع طلال ابو غزاله للمعرفة على امتداد محافظات المملكة كما هو مبين في الكشف المرفق، فان المجموعة على استعداد لاتاحة هذه المراكز لاي مواطن للاتصال بالانترنت مجاناً على حسابها وذلك بالإضافة الى اية نقاط اتصال اخرى متوفرة في المؤسسات الحكومية والخاصة في الدولة.

5. ان اي مشروع وطني يحتاج الى برنامج دعم اعلامي وتعريفه بداية باهدافه وفوائده وشاملا اجراءات الاستفادة منه، وتحقيقا لهذا الغرض فان دائرة الاعلام في المجموعه مستعدة لتقديم خبراتها الفنية والمهنية لاطلاق حملة (الحكومة الالكترونية والمواطن الالكتروني) من خلال الانترنت ووسائل الاتصال الاجتماعي والاعلام المقروء والمرئي والملصقات والنشرات التعريفية كل ذلك بالاشتراك مع الوزارة وبالتعاون معها لتحقيق الاهداف المنشودة.

6. يعد مشروع التحول الى الخدمات الحكومية الالكترونية بكامله هو تحقيق لرؤية وتوجهات جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم، ولا بد ان يليق ويرقى هذا المشروع الى توقعات المقام السامي.

7. فيما يلي مجال الخبرات الالكترونية في مجموعة طلال أبو غزاله والتي يمكن الإستفادة منها:

(1) سحابة طلال أبو غزاله الإلكترونية: الاستفادة من خبرات مجموعة طلال أبو غزاله في إنشائها لبنيتها التحتية لسحابتها الخاصة التي أطلقت لخدمة ودعم مجموعة طلال أبو غزاله بأكملها في أكثر من 83 مكتبا حول العالم

(2) خدمات طلال أبو غزاله لتزويد الإنترنت: الاستفادة من خدمات الإنترنت من خلال الرابط الى لندن لدعم الربط البيئي لموارد ومرافق وخدمات البحث والتعليم الرائدة في العالم

(3) توصيل العالم العربي: تطوير مفهوم توصيل العالم العربي لإنشاء شبكة للعرب مخصصة لاتصالات للبحوث والتعليم، التي يجري تنفيذها حاليا في إطار مشروع يموله الاتحاد الأوروبي للشبكة العربية الأمريكية للبحوث والتعليم، والتي تم إطلاقها في عام 2010 تحت مظلة جامعة الدول العربية وكذلك التنسيق والمواءمة بين البنيات المتقدمة لبناء أنظمة الوصول الآمنة للموارد العلمية في جميع أنحاء العالم

(4) التقنيات مفتوحة المصدر: الاستفادة من المشروع الممول من الاتحاد الأوروبي على "تقنيات مفتوحة المصدر" لتحفيز استخدام المصدر المفتوح كبديل للبرمجيات الاحتكارية وزيادة تنفيذها في مختلف أنحاء المنطقة

(5) الخدمات الاستشارية الالكترونية والذكية: تقديم عروض استشارية حول الخدمات الالكترونية والذكية في مجموعة متنوعة من القطاعات، بما في ذلك الأعمال التجارية والطاقة والتعليم والنقل والخدمات لدعم البلدان في جميع أنحاء العالم في لتصبح ذكية

6) المواقع والبوابات الالكترونية والذكية: إعداد مداخل متكامل متحدة والتي تسمح بتسجيل الدخول الأحادي والتعرف الذكي لمصادقة دخول المستخدمين الذين ينتمون إلى مؤسسات مختلفة إليه خلال وثائق التفويض الخاصة بإذن مؤسستهم

7) الجوائز الالكترونية والذكية: تحفيز الابتكار وبراءات الاختراع في المجالات الالكترونية والذكية من خلال توفير الجوائز السنوية للعلماء والشباب المهنيين

8) حقوق الملكية الفكرية الالكترونية والذكية: إعداد الخبرات اللازمة لتحفيز حماية الحق الفكري في مجال الذكاء

9) المعايير الدولية الالكترونية والذكية: إعداد إطار المعايير الدولية التي تحدد المعايير والمقاييس لجميع أنواع التطبيقات والخدمات الالكترونية والذكية